

دراسات مستقبلية حول تمويل العراق مع التركيز على السيناريوهات

الباحث / اركان رحمدو

وزارة الداخلية / مكتب الوكيل الاقدم الجامعة العليا للدفاع الوطني ايران

اشراف / الدكتور عظيم علي زاده

الاستاذ المساعد / دكتور علي رضا جازيني

الاستاذ المساعد / الدكتور علي افزالي

Future studies on Iraq's financing, with a focus on scenarios

Researcher: Arkan Raham Daho

Ministry of Interior / Office of the Senior Undersecretary

Supreme National Defense University – Iran

arkan.dho@gmail.com

Supervisor: Prof . Dr. Azim Ali Zadeha

alizadeh.phd@gmail.com

Assistant Professor Dr. Ali Reza Jazini Alirj1101@gmail.com

Assistant Professor Dr. Ali Afdhali

afzali_29387@ut.ac.ir

المستخلص

يهدف البحث الى استشراف المستقبل الاستراتيجي لتمويل الدولة في العراق في ظل التحديات الناتجة عن الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية واقتراح استراتيجيات لتعزيز الاستدامة والمرونة المالية. اعتمدت الدراسة المنهج المختلط (النوعي- الكمي) اذ استند الجانب النوعي الى المقابلات مع الخبراء وتحليل البيانات باستخدام الترميز المفتوح والمحوري والانتقائي بينما اعتمد الجانب الكمي على استبانة متخصصة للتحقق من العوامل المؤثرة باستخدام مؤشرات الصدق والثبات وتحليلها بأسلوب (MICMAC) ثم بناء السيناريوهات وتقييمها باستخدام (AHP) و (TOPSIS) وظهرت النتائج ان اسعار النفط وجودة الحوكمة المالية وشفافية الموازنة والاستقرار السياسي والاستثمار الاجنبي وادارة الدين العام والتطورات التكنولوجية في قطاع الطاقة تمثل ابرز محددات مستقبل تمويل الدولة وكما تم تطوير ثلاثة سيناريوهات مستقبلية كان افضلها سيناريو المستقبل المرغوب والمرن الذي يركز على تنويع الإيرادات، وإصلاح الموازنة، وتعزيز الاستثمار، وتطبيق الحوكمة المالية الذكية. وتخلص الدراسة الى تقديم اطار استراتيجي يدعم صناع القرار في الانتقال من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد اكثر استدامة وقدرة على مواجهة المخاطر المستقبلية.

الكلمات المفتاحية : الاستشراف الاستراتيجي- تمويل الدولة- الاقتصاد الريعي النفطي- المرونة المالية- بناء السيناريوهات- العراق.

Abstract

This study aims to explore the strategic future of state financing in Iraq in light of the challenges arising from the country's heavy dependence on oil revenues and to propose strategies for enhancing financial sustainability and resilience. A mixed-methods approach (qualitative–quantitative) was employed. The qualitative component relied on semi-structured interviews with experts and data analysis through open, axial, and selective coding. The quantitative component utilized a specialized questionnaire to validate the identified factors using validity and reliability measures, followed by MICMAC analysis to identify key driving forces. Future scenarios were then developed and evaluated using the AHP and TOPSIS methods. The findings indicate that global oil prices, the

quality of financial governance, budget transparency, political stability, foreign investment, public debt management, and technological developments in the energy sector are the main determinants of Iraq's future state financing. Three future scenarios were developed, with the Preferred and Resilient Future scenario emerging as the most favorable. This scenario emphasizes revenue diversification, budget reform, investment promotion, and the implementation of smart financial governance. The study concludes by presenting a strategic framework to support policymakers in facilitating Iraq's transition from an oil-dependent rentier economy to a more sustainable and resilient financial system capable of addressing future uncertainties. **Keywords:** Strategic foresight, state financing, oil-based rentier economy, fiscal flexibility, scenario building, Iraq.

المقدمة

في السنوات الأخيرة، أصبح نظام التمويل في العراق، باعتباره أحد المحاور الرئيسية لتحقيق استقرار الاقتصاد والوصول إلى التنمية المستدامة، محور اهتمام الباحثين وصانعي السياسات. واحدة من أبرز التحديات الاقتصادية في العراق هي الاعتماد الكبير للميزانية العامة على إيرادات النفط؛ حيث يتم تمويل الجزء الأكبر من إيرادات الحكومة من صادرات النفط، بينما تشكل الإيرادات غير النفطية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات. وفقاً لتقرير وزارة المالية العراقية لعام ٢٠٢٤، فإن نحو ٨٨٪ من إجمالي الإيرادات العامة للبلاد تأتي من النفط، في حين أن حصة الإيرادات غير النفطية تبلغ نحو ١٢٪ فقط، وهو ما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية بشكل كبير (Kurdistan24, 2025). هذا الاعتماد الهيكلي لا يؤدي فقط إلى عدم استقرار الإيرادات وضعف تنوع المصادر، بل يؤثر أيضاً سلباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية. وتشير تحليلات الاقتصاديين العراقيين إلى أن تقلبات أسعار النفط والمتغيرات المرتبطة بها لها تأثيرات كبيرة على التوازن المالي، والعرض النقدي، والنمو الاقتصادي في البلاد؛ بحيث يمكن أن تؤثر التغيرات في أسعار النفط مباشرة على الاستقرار المالي والتخطيط طويل الأجل. (Khazayin, 2024). كما أشارت المؤسسات الدولية مراراً إلى هذه الهشاشة. فقد أكد صندوق النقد الدولي في تقرير مهمة الاستشارة لعام ٢٠٢٥ أن الاعتماد على إيرادات النفط والقيود في الإيرادات غير النفطية يؤدي إلى تفاقم العجز المالي وزيادة المخاطر المالية، وأن الإصلاحات الهيكلية في السياسات المالية ضرورية لتعزيز الاستدامة المالية. (International Monetary Fund, 2025) بالنظر إلى هذه الظروف، يتضح أن المناهج التقليدية للتمويل غير قادرة على مواجهة عدم اليقين المستقبلي. وتشكل هذه الحقيقة الدافع الرئيسي لهذا البحث: الحاجة إلى تصميم استراتيجيات مالية مرنة، مقاومة ومستندة إلى دراسة المستقبل، بحيث يمكنها، ضمن تقليل الاعتماد على النفط، تعزيز صمود النظام المالي العراقي. توفر دراسة المستقبل الاستراتيجية، من خلال تقديم سيناريوهات بديلة، وتحديد المحركات وعوامل عدم اليقين، وتقييم العواقب طويلة الأجل، إمكانية تصميم سياسات مالية قوية وقابلة للتطبيق. (Sufar & Khudair, 2022). يركز هذا البحث على دراسة المستقبل الاستراتيجية للتمويل في العراق، ويهدف إلى سد الفجوة الموجودة في الدراسات المحلية والدولية، وإظهار كيف يمكن للمناهج المبتكرة والمتوقعة أن تسهم في الاستقرار المالي والتنمية المستدامة للبلاد. وتكمن أهمية هذا البحث ليس فقط في تحليل الوضع الحالي والهشاشة المالية، بل أيضاً في تقديم إطار عملي لاتخاذ القرار للمديرين وصانعي السياسات، وتقديم حلول علمية لتعزيز المرونة وصمود النظام المالي العراقي.

الفصل الأول: مقدمات البحث

مشكلة البحث

يعد التمويل الحكومي، باعتباره أحد الركائز الأساسية للحكم الاقتصادي، عاملاً حاسماً في قدرة الدول على تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم الخدمات العامة، والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. في العراق، يعتمد هيكل التمويل العام بشكل كبير على الإيرادات النفطية، بحيث يتم تمويل أكثر من ٩٠٪ من الميزانية الفيدرالية للبلاد من صادرات النفط. هذا الاعتماد يجعل اقتصاد البلاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات في البيئة الدولية، ويحد من إمكانية التخطيط المالي طويل الأجل. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص تنوع مصادر الإيرادات، وعدم كفاءة النظام الضريبي، والقيود المؤسسية، تشكل تحديات أساسية لاستدامة المالية وتحقيق أهداف التنمية (وزارة المالية العراقية، ٢٠٢٥؛ International Monetary Fund, 2025). إلى جانب التحديات الهيكلية، يواجه العراق احتياجات متزايدة في مجالات إعادة بناء البنية التحتية، والاستثمار في التعليم والصحة، وخلق فرص عمل للشباب، والاستجابة للمطالب الاجتماعية. هذه الاحتياجات تتطلب الوصول إلى موارد مالية متنوعة وفعالة وقابلة للتنبؤ، إلا أن العجز المزمن في الميزانية، وارتفاع النفقات الجارية، والقيود المؤسسية قللت من قدرة الحكومة على تمويل التنمية. تظهر تجارب السنوات الأخيرة أن السياسات المالية القصيرة الأجل والنفاذية لم تحل المشكلات القائمة فحسب، بل في كثير من الحالات زادت من عدم الاستقرار المالي (٢٠٢٥، IMF). في هذا السياق الاقتصادي المعقد، تكتسب دراسة المستقبل الاستراتيجية أهمية خاصة كأداة علمية وسياسية. فهذه المنهجية، من خلال تحديد

المحركات الرئيسية، وعوامل عدم اليقين الهيكلية، والسيناريوهات المستقبلية المحتملة، توفر أساساً لتصميم سياسات مالية مرنة، صامدة ومتوافقة مع التغيرات البيئية. استخدام أطر دراسة المستقبل يمكن أن يتجاوز النظرة الخطية والمستندة إلى الماضي، ويؤدي إلى تصميم استراتيجيات لا تعالج التحديات قصيرة الأجل فحسب، بل تعزز هيكل التمويل العراقي لمواجهة التحديات المتوسطة والطويلة الأجل (٢٠٢٥ Arab Monetary Fund [AMF]). ينبع القلق الرئيسي للباحث في هذا البحث من ملاحظة الفراغ الموجود في الدراسات المستقبلية والاستراتيجية المنظمة والمنهجية المتعلقة بالتمويل في العراق؛ إذ اقتصر عدد من الوثائق المتاحة على تحليل الوضع الحالي، وتقديم حلول قصيرة الأجل أو تفاعلية. ويعتقد الباحث أن استمرار المشكلات الهيكلية في الميزانية والمالية يتطلب إطاراً علمياً أكثر، ومرناً، ومبنياً على المستقبل. لذلك، تكمن مشكلة البحث في تحليل سيناريوهات التمويل المختلفة، وتحديد المحركات الاقتصادية والمؤسسية الرئيسية، وتقديم استراتيجيات مرنة ومستدامة، بحيث يمكن الإسهام في تقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز الموارد المالية الداخلية، وزيادة جاذبية الاستثمار، وتحسين الاستدامة المالية في العراق. بناءً على ذلك، تكمن المشكلة المحورية لهذا البحث في كيفية تحليل سيناريوهات وأنماط التمويل في العراق على المدى المتوسط والطويل باستخدام دراسة المستقبل الاستراتيجية، وتصميم استراتيجيات عملية ومستدامة لتعزيز القدرة المالية للبلاد. يركز هذا البحث على إنشاء وتطبيق دراسة المستقبل الاستراتيجية لتمويل العراق المستدام؛ بحيث يسمح تحليل المحركات، وعوامل عدم اليقين، وتصميم السيناريوهات البديلة، بتقديم إطار عملي، موثوق وقابل للتطبيق للمديرين وصانعي السياسات. هذا التركيز يجعل البحث يتجاوز مجرد تحليل الوضع الحالي، ويتجه نحو تصميم أدوات وسياسات مستقبلية يمكن أن تستجيب للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل. الفجوة البحثية في هذا المجال واضحة: على الرغم من الدراسات المتعددة حول الإيرادات النفطية والميزانية العامة في العراق، لم يتم تقديم أي إطار عملي وعلمي قائم على دراسة المستقبل الاستراتيجية لتعزيز صمود المالية والسياسات المستقبلية. يهدف هذا البحث إلى سد هذه الفجوة من خلال تقديم نموذج استراتيجي قائم على السيناريوهات يتيح اتخاذ قرارات ذكية، وإدارة المخاطر المالية الكبرى، وزيادة مرونة نظام التمويل العراقي في مواجهة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي.

أهمية البحث

١. المساعدة في اتخاذ القرار الكلي لتعزيز صمود المالية الوطنية: إن تصميم وتنفيذ استراتيجيات مستقبلية في نظام التمويل العراقي يعزز قدرة البلاد على مواجهة التقلبات الاقتصادية، والصدمات الخارجية، والتغيرات غير المتوقعة في الأسواق العالمية، ويؤدي إلى تثبيت هيكل الميزانية واستدامة المالية.
٢. تعزيز اتخاذ القرار الاستراتيجي والعلمي: يوفر تقديم الأطر والسيناريوهات المتوقعة للمديرين وصانعي السياسات القدرة على اتخاذ قرارات مالية طويلة الأجل ومبنية على أسس علمية، والتخطيط للسياسات الاقتصادية والميزانية على أساس تحليل العوامل الرئيسية وعدم اليقين.
٣. مساعدة صانعي السياسات في تنويع الموارد والتحرك نحو التمويل المستدام: إن تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتطوير الموارد غير النفطية يزيد من مرونة وصلابة النظام المالي الوطني، ويقلل من مخاطر الميزانية، ويسهل مسار التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة.
٤. إيجاد رؤية مشتركة بين كبار المديرين في العراق حول التمويل الوطني للبلاد.

ضرورة البحث

١. زيادة هشاشة الميزانية وعدم الاستقرار الاقتصادي: استمرار الاعتماد الكبير على النفط يجعل البلاد عرضة لتقلبات أسعار الطاقة العالمية والأزمات الاقتصادية الدولية، ويهدد الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
٢. ضعف التخطيط وإدارة الموارد المالية: غياب الأطر الاستراتيجية والمستقبلية يؤدي إلى اتخاذ قرارات تفاعلية وقصيرة الأجل، ويقلل من قدرة الحكومة على التنبؤ بالأزمات والتعامل معها وإدارة الموارد بفعالية.
٣. العواقب الاجتماعية والتنموية السلبية: استمرار عدم الاستقرار المالي وقيود الموارد قد يؤدي إلى تقليل الاستثمارات التنموية، وزيادة الضغط على الميزانية العامة، وتراجع الرفاه الاجتماعي، وتقادم عدم المساواة، خاصة في مجالات الخدمات العامة والبنية التحتية التنموية.

أهداف البحث

الهدف الرئيسي: الاستشراف الاستراتيجي لنظام تمويل دولة العراق

الأهداف الفرعية:

١. تحديد وتحليل العوامل والمحفزات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية الرئيسية التي تؤثر بشكل أكبر على الاستدامة المالية واستقرار الميزانية في العراق.

٢. تحديد أهم حالات عدم اليقين المؤثرة على تمويل دولة العراق.

٣. صياغة السيناريوهات المحتملة لنظام التمويل العراقي على المدى المتوسط والطويل.

٤. تقديم مؤشرات لحدوث كل سيناريو.

٥. تقييم ملائمة كل سيناريو وتقديم توصيات استراتيجية لكل سيناريو.

اسئلة البحث

كيف يمكن تصور الاستشراف الاستراتيجي لنظام تمويل العراق؟

فرضية البحث

نظراً لطبيعة البحث، لم يتم وضع فرضيات، وسيستمر البحث على أساس محوري حول الأسئلة.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة منهج الاستشراف المستقبلي الاستراتيجي بالمقاربة المختلطة (Mixed Methods)، لملاءمته لطبيعة موضوع التخطيط المستقبلي للتمويل في العراق ومتطلبات الاستدامة المالية. وجمعت الدراسة بين الأساليب النوعية والكمية، من خلال تحليل الواقع المالي، وتحديد المحركات الرئيسة وحالات عدم اليقين، واستخدام أدوات تحليل التأثيرات المتبادلة (MICMAC) وتحليل القرار متعدد المعايير (MCDM)، بهدف بناء سيناريوهات مستقبلية تدعم اتخاذ القرار وتعزيز الاستدامة المالية في العراق.

الفصل الثاني : الأدبيات والأسس النظرية للبحث

النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتمويل العام

تستند النظريات الكلاسيكية للتمويل العام إلى أفكار سميث وريكاردو وميل، حيث يُنظر إلى دور الدولة كدور محدود يقتصر على توفير السلع العامة والأمن والنظام. ويعتمد التمويل العام على مبادئ البساطة والشفافية والعدالة وتقليل التشوّهات في السوق، مع اعتبار الضرائب المصدر الأساسي للتمويل ورفض العجز والدين كخيار طويل الأمد. (Musgrave & Musgrave, 1989) أما في الفكر النيوكلاسيكي، فقد استمر التركيز على كفاءة السوق مع افتراض عقلانية الأفراد، واعتبار الهدف الأساسي للسياسة المالية هو تقليل آثار تدخل الدولة. وتُعدّ الضرائب مصدراً قد يسبب تشوّهات في تخصيص الموارد، لذلك يُفضل تقليل العبء الضريبي وتحقيق أقلّ خسارة ممكنة في الرفاهية. (Auerbach & Hines, 2002) ويُسمح بالعجز المالي في الإطار النيوكلاسيكي فقط في حالات استثنائية مثل الركود أو الصدمات المؤقتة، بينما يُعدّ العجز المستمر غير مبرر ويؤثر على التوازن الاقتصادي بين الفترات الزمنية. (Auerbach & Gale, 2022) ورغم القوة التحليلية لهذه النظريات، إلا أنها تعاني من محدودية في تفسير الواقع الاقتصادي المعاصر، خصوصاً في ما يتعلق بالصدمات الاقتصادية وعدم اليقين وتقلب الإيرادات. كما أنها تقلل من أهمية دور المؤسسات والبيئة السياسية والاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية. وبالتالي، فإن هذه النظريات رغم أهميتها التأسيسية، لا تكفي وحدها لتفسير تعقيدات تمويل الدولة الحديثة، مما مهد لظهور اتجاهات حديثة تركز على الاستدامة والمرونة المالية في ظل عدم اليقين.

النظريات الحديثة لاستدامة المالية العامة والقيود المالية

استجابةً لقيود النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، ظهرت النظريات الحديثة لاستدامة المالية العامة التي تركز على الديناميكيات بين الفترات الزمنية وظروف عدم اليقين. وتُعرّف الاستدامة المالية بأنها قدرة الدولة على تحقيق توازن طويل الأجل بين الإيرادات والنفقات دون اللجوء إلى تراكم ديون غير مستدامة أو وسائل تمويل غير تقليدية. (Bohn, 1998) ويُعدّ القيد الميزاني بين الفترات الزمنية أحد أهم ركائز هذا النهج، حيث يجب أن تتساوى القيمة الحالية للدين العام مع الفوائض المستقبلية، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى مخاطر مالية وأزمات ديون وضعف المصداقية المالية (Auerbach & Gale, 2022). وتؤكد هذه النظريات أن الاستدامة المالية ليست ثابتة، بل تتأثر بعوامل اقتصادية وهيكلية مثل النمو الاقتصادي، أسعار الفائدة، التركيبة السكانية، وجودة المؤسسات. كما أن التغيرات الديموغرافية، خاصة شيخوخة السكان، تزيد من الضغوط على الميزانية عبر رفع الإنفاق على التقاعد والصحة. (IMF, 2023) كما تشير الأدبيات إلى أن الصدمات الاقتصادية مثل تقلب أسعار السلع والأزمات المالية والجيوسياسية تؤثر بشكل كبير على الاستدامة المالية، خصوصاً في غياب الاحتياطات المالية وآليات التكيف. وأصبح تحليل الاستدامة المالية يعتمد بشكل متزايد على أسلوب السيناريوهات بدل التقديرات الثابتة، مما يسمح بتقييم المخاطر المستقبلية وتصميم سياسات وقائية أكثر مرونة. (OECD, 2023) وبذلك أصبحت الاستدامة المالية تُفهم كفضية حوكمة وإدارة مخاطر طويلة الأجل، تتطلب تنويع الإيرادات، وضبط الإنفاق، وإدارة الدين، وتعزيز المؤسسات لضمان الاستقرار المالي.

نظرية الدولة الريعية واقتصاديات النفط

تُعد نظرية الدولة الريعية من أهم الأطر التفسيرية لاقتصادات الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، خصوصًا النفط، حيث تفترض أن اعتماد الدولة على الربح الخارجي يقلل من حاجتها لتطوير النظام الضريبي ويضعف مستوى الشفافية والمساءلة المالية، ويحد من تنوع مصادر الإيرادات (Beblawi & Luciani, 1987). وفي الاقتصادات النفطية، يرتبط الأداء المالي للدولة بشكل مباشر بأسعار النفط العالمية، مما يجعل الموازنة العامة عرضة لتقلبات حادة. فارتفاع الأسعار يؤدي غالبًا إلى زيادة الإنفاق دون إصلاحات هيكلية، بينما يؤدي انخفاضها إلى أزمات مالية وعجز في الميزانية كما في بعض التجارب الدولية. (Ross, 2015) كما تشير الأدبيات إلى أن الاعتماد الريعي يضعف القدرة على التخطيط المالي طويل الأجل ويحد من الاستدامة المالية، إضافة إلى زيادة الضغوط على الدولة في تمويل النفقات إما عبر الدين أو تقليص الاستثمارات التنموية (Auty, 2020). وفي الدراسات الحديثة، تم ربط تحليل الدولة الريعية بمناهج الاستشراف المستقبلي لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الاستقرار المالي، حيث تبين أن غياب التنوع الاقتصادي يعزز دورات الأزمات وعدم الاستقرار المالي. (IMF, 2023) وبذلك، تقدم نظرية الدولة الريعية إطارًا مهمًا لفهم هشاشة المالية العامة في الاقتصادات النفطية، وتبرز الحاجة إلى تنوع الإيرادات وتعزيز المؤسسات لضمان الاستدامة وتقليل المخاطر المالية طويلة الأجل.

نظرية تنوع الإيرادات وتقليل مخاطر الميزانية

تُعد نظرية تنوع الإيرادات استجابة مباشرة لقيود الدول الريعية، حيث تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد غير المستقرة مثل النفط، وتوسيع مصادر الإيرادات الحكومية. ويُنظر إلى هذا التنوع كأداة استراتيجية لإدارة مخاطر الميزانية وليس مجرد هدف مالي. (OECD, 2023) وتشير الدراسات إلى أن الدول التي تعتمد على مزيج متنوع من الضرائب والإيرادات غير النفطية تكون أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط، كما تتمتع بقدرة أعلى على الاستقرار المالي وتقليل أزمات الميزانية. (Dabla-Norris et al., 2021) كما أن تنوع الإيرادات يساهم في تعزيز القدرة على التخطيط المالي طويل الأجل، ويقلل من الضغوط الناتجة عن تقلبات الإيرادات النفطية، إضافة إلى دعم الاستثمار في القطاعات التنموية والبنية التحتية. (IMF, 2022) وفي الاقتصادات النفطية مثل العراق، أظهرت التجارب أن الاعتماد المفرط على النفط يؤدي إلى عدم استقرار مالي، بينما يساعد تنوع الإيرادات عبر الضرائب وتطوير القطاعات غير النفطية في تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر الاقتصادية. (World Bank, 2022) وبذلك توفر نظرية تنوع الإيرادات إطارًا مهمًا لصناع القرار لتحسين الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على النفط، بما يدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

نظرية إدارة الدين والاستدامة المالية طويلة الأجل

تركز نظرية إدارة الدين العام على تحسين هيكل الدين الحكومي من حيث الآجال، أسعار الفائدة، العملات، والأدوات المالية المستخدمة. وتُعد هذه النظرية الدين العام أداة مالية مشروعة لإدارة النفقات ومواجهة الصدمات الاقتصادية، بشرط أن يتم ضمن إطار استدامة طويلة الأجل (Missale, 1999). وتؤكد الأدبيات الحديثة أن الإدارة النشطة للدين، من خلال تنوع أدوات الاقتراض، وضبط آجال الاستحقاق، والسيطرة على نسبة الدين إلى الناتج المحلي، تعزز من صلابته المالية العامة، خصوصًا في الاقتصادات المعتمدة على الموارد الطبيعية ذات الإيرادات المتقلبة (IMF, 2023). كما تشير الدراسات إلى أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لضمان عدم تراكم ديون غير مستدامة، حيث يساهم التخطيط الجيد للدين في الحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر على المدى الطويل. (Panizza & Presbitero, 2014) وبذلك توفر نظرية إدارة الدين إطارًا استراتيجيًا يجعل الدين العام أداة لإدارة الاقتصاد وليس عبئًا عليه، بما يعزز الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي.

اقتصاد النفط وبنية المالية في الدول المعتمدة على الموارد

تتمتع الاقتصادات النفطية، خصوصًا في دول مثل العراق، ببنية مالية تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل الميزانية العامة شديدة التأثر بتقلبات أسعار النفط العالمية. (Apeti, Basdevant (Salins, 2023) ويؤدي هذا الاعتماد إلى ضعف الإيرادات الضريبية المحلية وانخفاض تنوع مصادر الدخل، مما ينعكس سلبيًا على الاستدامة المالية. كما أن الاعتماد على النفط يضعف القاعدة الإنتاجية والضريبية للاقتصاد، ويقلل من كفاءة المؤسسات المالية، ويؤثر على العلاقة بين الدولة والاقتصاد المحلي، مما يحد من المساءلة المالية ويضعف الحوكمة الاقتصادية (Schmidt-Hebbel, 2016). وتشير أدبيات "لجنة الموارد" إلى أن الاعتماد المفرط على الربح النفطي يعيق تنمية القطاعات غير النفطية ويزيد من هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية، ما لم تُرافقه إصلاحات مؤسسية وتنوع اقتصادي فعال. كما توضح التجارب الدولية أن بعض الدول النفطية نجحت في تعزيز استقرارها المالي من خلال إنشاء صناديق سيادية وتطبيق قواعد مالية صارمة، مما ساعدها على تقليل أثر تقلبات أسعار

النفط. (Kadhim, 2023) في المقابل، تعاني الدول ذات الضعف المؤسسي من تكرار الأزمات المالية وتراكم الديون وضعف الاستدامة، كما هو الحال في بعض الاقتصادات النفطية التي لم تنجح في تنويع إيراداتها. (Allawi & Jassim, 2023) وفي العراق، تتفاقم هذه التحديات بسبب الاعتماد الكبير على النفط وضعف التنويع الاقتصادي، مما يؤدي إلى عجز مالي متكرر وضغوط على الدين العام، ويستدعي إصلاحات في الضرائب والشفافية وإدارة المخاطر المالية. وبشكل عام، يتطلب تحليل الاقتصاد النفطي مقارنة شاملة تأخذ الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسياسية لضمان تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة المالية.

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية والسياسة المالية

تؤثر تقلبات أسعار النفط بشكل مباشر وكبير على الميزانية والسياسات المالية في الدول النفطية، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تقليل العجز المالي وزيادة الإيرادات المخصصة للاستثمار وبرامج التنمية، بينما يؤدي انخفاضها إلى زيادة العجز والديون والضغط على المالية العامة. (IMF, 2022) وتشير الدراسات إلى أن غياب أدوات إدارة مخاطر النفط وصناديق الثروة الوطنية يحول هذه التقلبات إلى أزمات مالية متكررة تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي واستقرار السياسات المالية. (Campa & Ghezzi, 2021) كما أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل السياسات المالية قصيرة الأجل وتفاعلية، ويضعف القدرة على التخطيط وإدارة الموارد في مواجهة الصدمات الخارجية. (Elbadawi & Soto, 2020) وفي المقابل، فإن استخدام الأدوات المالية مثل المشتقات وصناديق الثروة وتنويع الإيرادات يعزز من قدرة الدولة على امتصاص الصدمات، ويدعم التخطيط طويل الأجل والاستثمار في القطاعات غير النفطية. (Dabla-Norris et al., 2021) وبشكل عام، تمثل إدارة تقلبات أسعار النفط شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز مرونة السياسات الاقتصادية في الدول النفطية مثل العراق.

الصدمات النفطية، عدم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

تؤدي الصدمات النفطية الناتجة عن انخفاض الأسعار أو اضطرابات الإنتاج إلى آثار واسعة على النمو الاقتصادي واستقرار المالية العامة، إذ تضطر الدولة إلى سياسات تقشفية أو زيادة الدين مما يحد من الاستثمار ويبطئ النمو. (Van der Ploeg & Poelhekke, 2017) كما أن تقلب الإيرادات يزيد من المخاطر السياسية والاقتصادية ويضعف التخطيط المالي طويل الأمد، خصوصاً في الاقتصادات النفطية. (Elkhafif, 2020) وتؤدي هذه الصدمات أيضاً إلى آثار سلبية على القطاعات غير النفطية عبر تقليص الإنفاق الحكومي وتراجع الاستثمار الخاص والتوظيف. (Khan, Farooq, & Aziz, 2021) ولتقليل هذه الآثار يُقترح استخدام صناديق الثروة وتنويع الإيرادات وأدوات التحوط المالي. (IMF, 2022).

تجربة الدول النفطية المختارة في إصلاح نظام التمويل

توضح تجارب الدول النفطية أن نجاح إدارة المالية العامة يعتمد على تنويع الإيرادات ووجود أدوات مالية فعالة مثل صناديق الثروة والسياسات المتوسطة الأجل. (Ross, 2015) وقد حققت النرويج استقراراً مالياً بفضل صندوقها السيادي، بينما تعاني دول أخرى من عجز مزمن وضعف الاستثمار. (IMF, 2023) وفي العراق، أدى ضعف الإصلاحات المؤسسية وغياب الشفافية إلى استمرار المشكلات المالية، مما يجعل الإصلاح ضرورة لتعزيز الاستقرار. (Al-Mashhadani & Al-Jubouri, 2021) بشكل عام، يتطلب تحسين المرونة المالية الجمع بين تنويع الإيرادات وتعزيز المؤسسات وتطوير سياسات مالية مستقرة.

مفهوم الاستدامة والمرونة المالية للدولة

تشكل الاستدامة والمرونة المالية مفاهيم أساسية لتحليل قدرة الدولة على مواجهة الصدمات وتحقيق الاستقرار المالي، خاصة في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية. (Bohn, 1998)

الاستدامة المالية: التعاريف والمؤشرات والأبعاد

تعني الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها دون زيادة غير مستدامة في الضرائب أو الديون (Auerbach & Gale, 2022)، وتشمل التوازن الميزاني، إدارة الدين، قابلية توقع الإيرادات، والسيطرة على العجز. (IMF, 2022) ويُقاس من خلال مؤشرات مثل الدين إلى الناتج المحلي، العجز، وهيكل الإنفاق العام. (Dabla-Norris et al., 2021)

الفصل الثالث : منهجية البحث

نوع البحث

من حيث الهدف، يندرج هذا البحث ضمن الدراسات التطبيقية-الاستراتيجية، إذ لا يقتصر على التفسير النظري للظواهر، وإنما يهدف إلى تقديم إطار تحليلي يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي للدولة وتعزيز مرونة نظام التمويل في الاقتصاد العراقي. أما من حيث الطبيعة، فيُعدّ البحث تحليليًا-استكشافيًا، لأنه يجمع بين تحليل الواقع القائم للنظامين المالي والميزاني، والسعي إلى تحديد المحركات الرئيسة، والعلاقات السببية-النظامية، وحالات عدم اليقين الحرجة التي تشكل مستقبل هذا النظام. ومن حيث النتائج، يتسم البحث بطابع إرشادي وسيناريوي، إذ لا تقتصر مخرجاته على وصف الواقع، بل تمتد إلى تصميم سيناريوهات استراتيجية، وتقديم رؤى سياسية لإدارة المخاطر، ودعم اتخاذ القرار المالي على المديين المتوسط والطويل.

منهج البحث

يعتمد البحث على منهج الاستشراف المستقبلي الاستراتيجي، وهو منهج يركز على التحليل المنهجي للمستقبلات الممكنة والمحتملة والمرغوبة، ويُستخدم بصورة خاصة في مجال السياسات المالية في ظل ارتفاع مستويات عدم اليقين. وعلى خلاف التنبؤات الخطية، ينظر الاستشراف الاستراتيجي إلى المستقبل بوصفه فضاءً متعدد المسارات يتأثر بتفاعل المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية والسياسية. وفي هذا الإطار، يعتمد البحث مقارنة المنهج المختلط (Mixed-Methods)، إذ تُدمج الأساليب النوعية، مثل تحليل الخبراء، وتحديد المحركات، وتحليل العلاقات السببية، مع الأدوات الكمية والتحليلية، مثل تحليل التأثيرات المتبادلة وأساليب اتخاذ القرار متعدد المعايير. ويتيح هذا الدمج المنهجي تعزيز الدقة التحليلية، وتقليل التحيز، ورفع موثوقية النتائج، بما ينسجم مع الطبيعة المتعددة الأبعاد لصنع السياسات المالية.

المقاربة الفلسفية للبحث

يستند كل بحث استشرافي إلى أسس فلسفية تحدد طبيعة المعرفة وآليات إنتاجها، وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى دعم عملية اتخاذ القرار ومعالجة مشكلة واقعية، فإنها تتبنى بارادياً يجمع بين المرونة المنهجية والكفاءة العملية. ويتمثل الباراديم الحاكم لهذا البحث في البراغماتية (Pragmatism)، التي تنظر إلى المعرفة من حيث قدرتها على التطبيق وفعاليتها في معالجة المشكلات الواقعية، وليس فقط من خلال توافقها مع الواقع أو تفسيرها له. ويتيح هذا التوجه للباحث استخدام الأساليب النوعية والكمية معاً، واختيار الأدوات الأكثر ملاءمة لتفسير المشكلة وإدارتها.

الفصل الرابع: تحليل نتائج البحث

وصف خصائص خبراء البحث

تُعدّ عملية اختيار وتقييم الخبراء المشاركين من أهم المراحل في دراسات الاستشراف الاستراتيجي للمستقبل، إذ إن مصداقية النتائج المتحصلة من تحديد المحركات الرئيسة، وتحليل التأثيرات المتبادلة، وبناء السيناريوهات، وصياغة الاستراتيجيات تعتمد إلى حد كبير على جودة أعضاء لجنة الخبراء ومستوى خبرتهم وتنوع تخصصاتهم. شارك في مختلف مراحل البحث ما مجموعه 25 خبيراً.

الجدول 1-4 توزيع الخبراء حسب المجال التخصصي

النسبة المئوية (%)	التكرار	المجال التخصصي	ت
28%	7	الاقتصاد الكلي	1
20%	5	المالية العامة	2
16%	4	السياسات الاقتصادية	3
12%	3	الإدارة العامة	4
16%	4	الطاقة واقتصاد النفط	5
8%	2	تخصصات أخرى ذات صلة	6

100%	25	المجموع	-
------	----	---------	---

الجدول توزيع الخبراء حسب سنوات الخبرة المهنية

النسبة المئوية (%)	التكرار	سنوات الخبرة	ت
16%	4	من 5 إلى 10 سنوات	1
32%	8	من 10 إلى 15 سنة	2
52%	13	أكثر من 15 سنة	3
100%	25	المجموع	-

التحليل النوعي للبيانات المستخلصة من المقابلات

اعتمد التحليل النوعي على منهجية النظرية المرتكزة إلى البيانات، من خلال الترميز المفتوح، والمحوري، والانتقائي، بهدف استخراج العوامل المؤثرة في مستقبل تمويل الدولة في العراق بعد إجراء (٢٥) مقابلة والوصول إلى مرحلة الإشباع النظري، تم استخراج (٢١٤) رمزاً أولياً، ثم اختزالها إلى (٦٣) مفهوماً فرعياً و(١٥) فئة محورية، انتهت إلى خمس فئات رئيسية شكلت الأساس للنموذج المفاهيمي للدراسة. في مرحلة الترميز المفتوح تم تحديد أبرز القضايا المؤثرة، مثل الاعتماد على النفط، والهشاشة أمام الصدمات النفطية، وضعف الإيرادات غير النفطية، وضعف الحوكمة المالية، والمخاطر السياسية، وضعف الاحتياطات الاستراتيجية، والتحول العالمي في الطاقة، وضعف التخطيط الاستراتيجي، والمخاطر الجيوسياسية، والحاجة إلى إصلاح النظام الضريبي. في مرحلة الترميز المحوري جرى تنظيم المفاهيم ضمن فئات رئيسية شملت الاقتصاد النفطي، والمرونة المالية، والحوكمة المالية، والسياسة المالية، والبيئة السياسية، والبيئة الجيوسياسية، والاستثمار، وتكنولوجيا الطاقة، والتخطيط الاستراتيجي، وأظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية والمؤسسية حظيت بأعلى كثافة مفاهيمية. الجدول 5-4 نتائج الترميز المحوري

المفاهيم الفرعية المكتشفة من المقابلات والتميز المفتوح	الفئة المحورية
اعتماد الموازنة على النفط، تقلب أسعار النفط، صادرات الطاقة، الصدمات البترولية الخارجية	الاقتصاد النفطي
صندوق الاستقرار المالي، الاحتياطات الأجنبية، إدارة الأزمات المالية، القدرة على الصمود	المرونة المالية
شفافية الموازنة، المساءلة والمحاسبة، مكافحة الفساد الإداري والمالي، تطوير الإدارة	الحوكمة المالية
الإصلاح الضريبي الشامل، إدارة الدين العام، ضبط الإنفاق الاستهلاكي، تنشيط الإنفاق الاستثماري	السياسة المالية

العوامل المؤثرة في مستقبل تمويل الدولة العراقية

تشير النتائج البنيوية المستخلصة إلى أن مستقبل تمويل الدولة العراقية يتأثر بمجموعة حاسمة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والجيوسياسية والتكنولوجية والطاقيّة والمالية والموازنية، والتي تتفاعل فيما بينها بصورة متبادلة ومستمرة لتشكّل بنية النظام المالي. الجدول 8-4 العوامل الاقتصادية المؤثرة في مستقبل تمويل الدولة العراقية

الترتيب والجاذبية	درجة الأهمية من (5)	العامل الاقتصادي	ت
1	4.89	سعر النفط العالمي في الأسواق الدولية	1
2	4.82	حجم صادرات النفط الخام العراقي	2
3	4.76	تنوع الإيرادات غير النفطية والسيادية	3
4	4.54	الاستثمار الأجنبي المباشر والداخلي	4
5	4.48	معدل النمو الاقتصادي للنتائج المحلي	5

صياغة سيناريوهات مستقبل تمويل العراق تفصيليًا

بالاعتماد على مخرجات أسلوب التحليل البنوي واستخدام المؤشرات والأدوات المتطورة، تم استخلاص ثلاثة سيناريوهات متباينة لمستقبل تمويل الدولة العراقية:

1. السيناريو المرغوب والمرن) العراق القادر على الصمود : (ويتحقق من خلال نجاح الإصلاحات المؤسسية العميقة، تنويع الاقتصاد، وضبط الدين العام بشكل صارم لضمان الاستدامة التمويلية.

2. السيناريو الحذر والتدريجي: استمرار وتيرة الإصلاح المالي ببطء وتدرج، مما يُبقي النظام المالي عرضة لبعض الهشاشات أمام تقلبات سوق الطاقة العالمي المستمرة.

3. السيناريو الحرج والهش) الأزمة الهيكلية : (فشل الإصلاحات المؤسسية بالتزامن مع تراجع الطلب على النفط والتحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، مما يؤدي إلى أزمة تمويل عميقة للبلاد.

الترتيب النهائي للسيناريوهات وفق أسلوب TOPSIS

لتحديد المسار الأفضل والأكثر فاعلية، جرى ترتيب السيناريوهات بالاعتماد على تقنية اتخاذ القرار متعدد المعايير (TOPSIS) ، وجاءت النتائج كالتالي:

الترتيب والأفضلية العلمية	معامل القرب والدرجة	السيناريو المستقبلي للتمويل
(المرتبة الأولى) الأفضل والأكفأ	1.000	السيناريو المرغوب والمرن
(المرتبة الثانية) المسار المتوسط	0.542	السيناريو الحذر والتدريجي
(المرتبة الثالثة) الأسوأ خطرًا	0.112	السيناريو الأزموي والهش

التحليل البيئي الاستراتيجي وتحديد المتغيرات (PESTLE+E)

لإحاطة نظام تمويل الدولة بكافة أبعاده، تم اعتماد إطار تحليلي موسع يشمل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية، مضافاً إليها متغيرات الطاقة. (PESTLE + Energy) وقد أتاح هذا الإطار للخبراء تحديد 36 متغيراً حرجاً تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مسارات التمويل في العراق خلال الخمسة عشر سنة القادمة. وتم صياغة استمارة الاستبيان الهيكلي بناءً على هذه المتغيرات لعرضها على أسلوب دلفي والتحليل الهيكلي التفاعلي.

مخرجات التحليل الهيكلي المتبادل) منهجية MICMAC

يُعد أسلوب التحليل الهيكلي (MICMAC) أداة استشرافية متقدمة تُستخدم لتحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات المختلفة المكونة للنظام. ومن خلال مصفوفة التأثير المباشر (Direct Influence Matrix) ، تم إدخال تقييمات الخبراء لدرجة تأثير كل متغير على الآخر) حيث

تتراوح القيمة من 0 إلى 3 أو P للتأثير المحتمل. (وبعد معالجة المصفوفة حاسوبياً، تم تصنيف المتغيرات الـ 36 إلى أربع مجموعات رئيسية على مخطط التأثير والتبعية:

أولاً: المتغيرات القائدة والمحركة: (Input Variables) وهي المتغيرات التي تمتلك درجة تأثير عالية جداً ودرجة تبعية منخفضة، وتمثل المحركات الديناميكية للنظام بأكمله. ثانياً: المتغيرات الرابطة أو متغيرات التابع: (Stake Variables) وتتميز بتأثير مرتفع وتبعية مرتفعة في آن واحد، وهي متغيرات غير مستقرة بطبيعتها وأي تغير فيها يحدث ردود فعل ارتدادية في النظام. ثالثاً: المتغيرات التابعة أو المخرجات (Resultant Variables): وتتمتع بتأثير منخفض وتبعية مرتفعة جداً، وتمثل نتائج التفاعل داخل النظام المالي. رابعاً: المتغيرات المستقلة أو الهامشية (Autonomous Variables): وهي المتغيرات ذات التأثير المنخفض والتبعية المنخفضة، ولا ترتبط بعلاقات وثيقة بمسار النظام المالي الحالي.

تحليل المحركات الرئيسية وحالات عدم اليقين الحرجة

بناءً على نتائج تصنيف أسلوب MICMAC، تم فرز المحركات الرئيسية وحالات عدم اليقين الحرجة (Critical Uncertainties) التي ستحدد بشكل قاطع شكل السيناريوهات التمويلية المستقبلية للعراق. وجاءت العوامل الاقتصادية والمالية في طليعة هذه العوامل، كما يوضحها الجدول-4(8).

الجدول. تقييم الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والتمويلية

الترتيب الاستراتيجي	درجة الأهمية النسبية من (5.00)	العامل الاقتصادي والتمويلي المستهدف	ت
الأول	4.89	أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية والتحول الطاقوي	1
الثاني	4.82	حجم الصادرات النفطية العراقية المتاحة عبر المنافذ	2
الثالث	4.76	مدى كفاءة وجدية تنويع الإيرادات غير النفطية	3
الرابع	4.54	جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير البنى التحتية	4
الخامس	4.48	استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار	5
السادس	4.21	معدلات التضخم الداخلي ومستويات النمو الاقتصادي للناتج	6

يتضح من التحليل والترتيب في الجدول (4-8) أن الاستقرار المالي العراقي لا يزال رهينة لمتغيرات خارجية لا تقع ضمن سيطرة الدولة المباشرة، حيث احتل سعر النفط العالمي المرتبة الأولى بمتوسط (4.89)، يليه حجم الصادرات بمتوسط (4.82) وتؤكد هذه النتيجة حقيقة الهشاشة الهيكلية التي تعاني منها المالية العامة في العراق، وتشير إلى أن أي استراتيجية تمويلية مستقبلية يجب أن تبدأ من نقطة فك هذا الارتباط التدريجي عبر تفعيل المحرك الثالث وهو 'تنويع الإيرادات غير النفطية' الذي نال درجة أهمية عالية بلغت (4.76).

بناء وصياغة السيناريوهات المستقبلية لتمويل الدولة

تقوم فلسفة صياغة السيناريوهات في الفكر الاستشرافي على الدمج المنطقي والمترايط لحالات عدم اليقين الحرجة والمحركات الرئيسية المكتشفة في المراحل السابقة. ومن خلال تقاطع هذه المسارات، تم استخلاص ثلاثة سيناريوهات رئيسية ومتباعدة لمستقبل نظام تمويل الدولة في العراق حتى عام

السيناريو الأول: السيناريو المرغوب والمستدام عراق الاستدامة والمرونة المالية

يفترض هذا السيناريو تحقق المسار الأكثر تفاؤلاً وإيجابية من خلال تضافر إرادة سياسية حازمة مع رؤية اقتصادية شاملة للإصلاح المالي الهيكلي . يتضمن هذا السيناريو نجاح الدولة في رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية (الضرائب، الجمارك، أرباح الشركات العامة المحدثة، الاستثمارات المباشرة (في الموازنة العامة لتصل إلى 45% بحلول عام 2040 كما يشهد هذا السيناريو تفعيلًا حقيقياً ومستقلاً لـ ' صندوق الاستقرار المالي والأجيال ' الذي يتم تغذيته من الفوائض النفطية، مما يمنح الدولة مرونة عالية لحماية الإنفاق الاستثماري والتشغيلي في أوقات صدمات أسعار الطاقة العالمية . وتترافق هذه الخطوات مع أتمتة شاملة للنظام المالي والمصرفي وحوكمة الإنفاق العام وتقليص الهدر .

السيناريو الثاني: السيناريو الحذر والتدريجي مسار التعديلات الجزئية والمحافظة

يمثل هذا السيناريو مسار استمرار الوضع الحالي (Status Quo) مع إدخال بعض الإصلاحات الجزئية والسطحية المفروضة تحت ضغط الأزمات المالية المؤقتة . في هذا المسار، تظل الموازنة العامة معتمدة بنسبة تتراوح بين 80% و 85% على النفط . وتتجج الدولة جزئياً في تحسين الجباية الضريبية وتطوير الأنظمة الجمركية، لكن دون إحداث تغيير جوهري في بنية الاقتصاد التنموي . ويبقى النظام المالي عرضة للهزات الخارجية، بحيث تضطر الدولة عند كل انخفاض لأسعار النفط إلى ضغط النفقات الاستثمارية أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام وتآكل الاحتياطيات النقدية دون الدخول في حالة انهيار كامل .

السيناريو الثالث: السيناريو الأزموي والخرج سيناريو الأزمة الهيكلية والجمود

يجسد هذا السيناريو المسار المتشائم والأكثر خطورة على مستقبل البلاد . ويفترض فشل جميع محاولات الإصلاح المالي، واستمرار الصراعات السياسية والمؤسسية، وتصاعد وتيرة الفساد الإداري والمالي، بالتزامن مع تسارع وتيرة التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة وانخفاض الطلب العالمي على النفط الأحفوري تماشياً مع اتفاقيات المناخ الدولية . يؤدي هذا التقاطع إلى انخفاض حاد ومستمر في موارد العراق المالية، وعجز الدولة الكامل عن تغطية النفقات التشغيلية (الحاكمة) الرواتب وشبكة الحماية الاجتماعية . (وينتج عن ذلك تضخم مفرط، وانهيار في القيمة الشرائية للعملة المحلية، ولجوء غير مدروس للاقتراض، مما يهدد الاستقرار السلمي والسيادي للدولة ويعيق قدرتها التمويلية بشكل كامل .

الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

الإجابة عن السؤال الرئيس للبحث

السؤال الرئيس: كيف يكون الاستشراف الاستراتيجي لتمويل العراق؟

الإجابة تشير نتائج الدراسة إلى أن مستقبل نظام التمويل العراقي يخضع لتفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والجيوستراتيجية والتكنولوجية .

١. تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية

٢. تطوير الإيرادات الضريبية

٣. إصلاح هيكل الموازنة

٤. إنشاء صناديق للاستقرار المالي

٥. تطوير الاستثمار المحلي والأجنبي

٦. إرساء حوكمة مالية شفافة

٧. الاستفادة من مناهج الدراسات المستقبلية في صنع السياسات

الإجابة عن السؤال الفرعي الأول

تشير نتائج الدراسة إلى أن نظام التمويل في العراق يتأثر بمحركات متعددة مترابطة تشمل الأبعاد الاقتصادية والمؤسسية والسياسية-الأمنية والجيوستراتيجية والتكنولوجية .

في الجانب الاقتصادي، تشمل المحركات: سعر النفط العالمي، حجم الصادرات النفطية، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي، وهي عوامل تحدد هيكل الإيرادات وتعكس درجة الاعتماد على النفط وتقلب الموارد المالية .

في الجانب المؤسسي، تتمثل المحركات في: جودة الحوكمة، الشفافية المالية، كفاءة النظام الضريبي، وإدارة الدين العام، والتي تحدد قدرة الدولة على استخدام الموارد بكفاءة وتعزيز الاستدامة المالية .

في الجانب السياسي والأمني، تشمل المتغيرات: الاستقرار السياسي، الأمن الداخلي، وجودة السياسات العامة، والتي تؤثر على ثقة المستثمرين واستقرار التدفقات المالية.

أما في الجانب الجيوسياسي، فتشمل: العلاقات الإقليمية، العقوبات الدولية، وسياسات أوبك، وهي عوامل خارجية تؤثر في الوصول للأسواق وتنظيم الإيرادات النفطية وتزيد من هشاشة النظام المالي.

وفي الجانب التكنولوجي، تشمل المحركات: الطاقات المتجددة، تقنيات الهيدروجين، والتحول في سوق الطاقة العالمي، والتي تمثل متغيرات مستقبلية قد تغير بنية الاعتماد على النفط.

وتخلص النتائج إلى أن أهم المحركات ذات التأثير الأعلى هي: **سعر النفط العالمي، جودة الحوكمة المالية، والاستقرار السياسي.**

الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني

تشير النتائج إلى وجود حالات عدم يقين رئيسة تؤثر في مستقبل التمويل في العراق، وهي متعددة المستويات.

في الجانب الاقتصادي، تشمل: تقلبات أسعار النفط، الركود الاقتصادي العالمي، وأسعار الفائدة الدولية، والتي تنعكس مباشرة على الإيرادات النفطية والتمويل الحكومي.

في الجانب السياسي، تشمل: استدامة الحكومات، تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والصراعات الداخلية، والتي تؤثر على استقرار السياسات المالية.

في الجانب الأمني، تشمل: التوترات الإقليمية، التهديدات الإرهابية، والأزمات الحدودية، والتي تزيد من المخاطر وعدم الاستقرار.

أما في جانب الطاقة، فتشمل: التحول نحو الطاقة المتجددة، انخفاض الطلب على النفط، والتطورات التكنولوجية، والتي قد تغير هيكل الإيرادات على المدى البعيد.

وتشير النتائج إلى أن هذه المتغيرات تمثل عوامل حاسمة في تشكيل السيناريوهات المستقبلية لنظام التمويل في العراق.

الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث

أظهرت النتائج وجود ثلاثة سيناريوهات لمستقبل نظام التمويل في العراق، بناءً على المحركات وحالات عدم اليقين.

السيناريو الأول (المستقبل المرغوب والقادر على الصمود): يعتمد على الإصلاحات الهيكلية وتعزيز الحوكمة المالية، ويؤدي إلى تنويع الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط، وتحسين الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، بما يعزز مرونة النظام المالي.

السيناريو الثاني (المستقبل الحذر والتدريجي): يتميز بإصلاحات محدودة تدريجية، مع استمرار الاعتماد الجزئي على النفط، وتحسن نسبي في الحوكمة، ونمو اقتصادي متوسط وإصلاح بطيء.

السيناريو الثالث (المستقبل الحرج والهش): ينتج عن فشل الإصلاحات، ويتميز باستمرار الاعتماد على النفط، تفاقم العجز المالي، ارتفاع الدين العام، وانخفاض الاستثمارات، مما يؤدي إلى هشاشة عالية للنظام المالي.

الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع

تشير النتائج إلى وجود مؤشرات إنذار مبكر لمتابعة مستقبل النظام المالي.

اقتصادياً: تشمل حصة الإيرادات غير النفطية، النمو الاقتصادي، التضخم، والاستثمار الأجنبي. مالياً: تشمل عجز الموازنة، الدين العام، والاحتياطيات الأجنبية. مؤسسياً: تشمل شفافية الموازنة، جودة الحوكمة، ومكافحة الفساد. طاقوياً: تشمل سعر النفط العالمي وحصة الطاقة المتجددة.

وتستخدم هذه المؤشرات لرصد التغيرات وتوجيه السياسات المالية.

التوصيات :

١. تطوير نماذج كمية للتنبؤ بالإيرادات النفطية وغير النفطية في العراق على المدى الطويل .
٢. دراسة تأثير التحول العالمي في الطاقة على الدول النفطية في الشرق الأوسط .
٣. تصميم أنظمة إنذار مبكر مالية ذكية تعتمد على الذكاء الاصطناعي .
٤. إجراء دراسات مقارنة لأنظمة التمويل في الدول النفطية واستخلاص أفضل الممارسات .
٥. دراسة دور التكنولوجيا المالية الحديثة (FinTech) في تعزيز المرونة المالية للدول .
٦. تقييم الآثار الاقتصادية والمالية لسيناريوهات التحول الطاقوي على الاقتصاد العراقي .
٧. تطوير نماذج ديناميكية للنظم لمحاكاة البنية المالية للدولة العراقية على المدى الطويل .

الاستنتاجات

أجري هذا البحث بهدف تقديم رؤية استشرافية استراتيجية شاملة لنظام تمويل العراق، حيث سعى إلى تقديم تصور منهجي ومتكامل للمسارات المستقبلية المحتملة لهذا النظام. وأظهرت النتائج أن النظام المالي العراقي يعاني من هشاشة هيكلية بسبب الاعتماد الكبير على النفط، مما يجعله عرضة للصدمات الاقتصادية والتحويلات الجيوسياسية وتقلبات سوق الطاقة العالمي. كما بينت التحليلات أن مستقبل النظام المالي يتحدد من خلال تفاعل معقد بين العوامل الاقتصادية والمؤسسية والسياسية والجيوسياسية والتكنولوجية، حيث تُعد أسعار النفط، وجودة الحوكمة، والاستقرار السياسي، وشفافية الموازنة، والانتقال الطاقوي من أهم العوامل المؤثرة.

وقد تم بناء ثلاثة سيناريوهات رئيسية، وأظهرت نتائج التقييم أن السيناريو الأمثل القائم على المرونة والاستدامة هو الأكثر قابلية للتحقق، إذ يمكن أن يحقق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وفي الختام، يخلص البحث إلى أن الوصول إلى مستقبل مالي مستدام في العراق يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الحوكمة المالية، وتطوير الاستثمار، وترسيخ الاستشراف الاستراتيجي في عملية صنع القرار، وهو ما يمثل ضرورة حتمية لضمان الاستقرار الاقتصادي والأمن المالي والتنمية المستدامة في العقود القادمة.

المصادر

١. آقلى فر، ح.، پيراعى، ك.، زارع، ه. &، ابراهيمى، م. (٢٠٢٥). الاستدامة المالية في إيران: نهج نماذج تغيير النظام المالي لماركوف والمعاملات المتغيرة مع الزمن. البحوث والآفاق الاقتصادية، ٢٥(١)، ١٨٣-١٨٣. <https://doi.org/10.22034/25.1.183>
٢. رضوي، س. ع. &، هاشمي زاده، ن. (٢٠٢٥/١٤٠٤). الانتقال من نشاط البنوك إلى الدعم الفعّال للإنتاج: التشخيص والحلول في النظام المصرفي الإيراني. الاقتصاد والسياسات المالية، ٢(١)، ٧٨-١٨٩. <https://doi.org/10.61838/efp.189>
٣. مؤمني، ح. &، اسماعيلي، م. (٢٠٢٤/١٤٠٣). المخاطر والتحديات في تمويل المؤسسات من قبل البنوك. الاقتصاد والسياسات المالية، ١(٢)، ٧٠-١٢٨. <https://doi.org/10.61838/efp.128>
٤. رحمانى، ت. &، دارابي، م. (٢٠٢٤/١٤٠٣). التمركز البنكي مقابل التمركز السوقي في التمويل وما يترتب عليه من تداعيات على السياسة النقدية. الاقتصاد والسياسات المالية، ١(١)، ٨٧-٦١. <https://doi.org/10.61838/efp.61>
٥. غياثوند قيصري، ه. (٢٠٢٥/١٤٠٤). إصلاح الهيكل المالي للبنوك بهدف السيطرة على السيولة والتضخم. الاقتصاد والسياسات المالية، ٢(٢)، ١٥-٢٠. <https://doi.org/10.61838/efp.20>
٦. ابوتراي، م. &، حاج أميني، م. (٢٠٢٤/١٤٠٣). ضرورة تحول النظام التنظيمي المالي: دروس لإيران. الاقتصاد والسياسات المالية، ١(١)، ٧٠-٢٨٦. <https://doi.org/10.61838/efp.286>
٧. محمودي نيا، د. &، همايوني خلاري، ف. (٢٠٢٢/١٤٠١). دراسة الميزان المالي للحكومة في اقتصاد إيران في النظام المستقر وغير المستقر: نهج تغيير النظام. البحوث في التخطيط والتنمية، ٣(١٢)، ١٦٥-٢٢٥. <https://sid.ir/paper/1140759/fa>

1. Abbas, S. M., & Al Dhahbawi, F. M. (2025). The impact of public revenues on the redistribution of national income in Iraq (2003–2023). *Al Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 21(3), 865–883. <https://doi.org/10.36325/ghjec.v2i3.20424>
2. AGBI. (2025, January 8). Iraq targets 20% non-oil revenue to close fiscal gap. <https://www.agbi.com/finance/2025/01/iraq-targets-20-non-oil-revenue-to-close-fiscal-gap>
3. AGBI. (2025). Iraq seeks to boost non-oil revenues amid budget pressures. *Arabian Gulf Business Insight*. <https://www.agbi.com>
4. Alhamdany, S. N., Pfeiffer, P., & in 't Veld, J. (2025). The impact of public government spending on public debt in the Iraqi economy. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 15(2), 173–182. <https://doi.org/10.32479/ijefi.18001>
5. Al Nassar, A. J. N. (2025). The role of non-oil revenues in achieving financial sustainability for the general budget in Iraq. *International Journal on Economics, Finance and Sustainable Development*, 7(4), 5509–5523. <https://doi.org/10.31149/ijefsd.v7i4.5509>
6. Al Qaisy, O. F. H., & Al Kubaisi, L. Y. S. (2025). Analysis of fiscal sustainability and its impact on enhancing economic growth in Iraq (2004–2021). *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 30(143), 042–052. <https://doi.org/10.33095/ekskjg22>

7. Al Shammari, A. T., Jiyad, & Bekheet, H. N. (2025). The impact of discretionary fiscal policy on GDP under oil shocks in Iraq: A case study. *Al Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 21(3), 959–997. <https://doi.org/10.36325/gjhec.v21i3.20331>
8. Alshaib, B. M., et al. (2023). Fiscal sustainability and its implications for economic growth in Egypt. *SAGE Open*, 13(4). <https://doi.org/10.1177/21582440231215983>
9. Brajshori, K. G., & Beha, F. (2025). The role of fiscal sustainability and institutional credibility in public financial management. *Corporate Governance and Sustainability Review*, 9(4), 161–171. <https://doi.org/10.22495/cgsrv9i4p14>
10. Catarino, J. R., et al. (2025). Financial sustainability in the European Union: Public debt and deficit dynamics. *European Studies*, 11(1), 152–177. <https://doi.org/10.2478/eustu-2024-0007>
11. Dadoosh, A. A. (2025). Modeling the impact of economic intelligence in enhancing non-oil revenue generation in Iraq: A strategic approach to economic diversification. *Asian Journal of Economics, Business and Accounting*, 25(5), 203–221. <https://doi.org/10.9734/ajeba/2025/v25i51795>
12. EcomNews MED. (2024, June 26). Iraq adopts its 2024 budget with an increase in revenue and operating expenses with an anticipated budget deficit of 7.6% of GDP. <https://www.ecomnewsmed.com/2024/06/26/iraq-adopts-its-2024-budget-with-an-increase-in-revenue-and-operating-expenses-with-an-anticipated-budget-deficit-of>
13. Fahad, A. Y. (2024). International competitiveness, Dutch disease and fiscal policy in Iraq: Evidence from the ARDL approach. *Economic and Administrative Studies Journal*, 3(3), 20. <https://doi.org/10.58564/EASJ/3.3.2024.20>
14. Fiscal Studies Journal. (2025). Multiple peer-reviewed articles on fiscal policy, debt dynamics, and sustainability. Wiley Blackwell Quarterly.
15. Hamzah, B. D., & Awad, N. A. (2025). Analysis of public revenues in Iraq and their impact on financial sustainability indicators. *Iraqi Journal for Administrative Sciences*, 21(83), 1–18. <https://doi.org/10.71207/ijas.v21i83.3179>
16. Hadhal, D. A. H. J., & Al Aqabi, D. Q. A. J. (2024). Analysis and measurement of the impact of oil price fluctuations on budget vulnerability in Iraq (2005–2023). *Khazayin of Economic and Administrative Sciences*, 1(2), 65–78
17. Hadid, M. A., & Hamad, K. M. (2024). The impact of oil revenues on some financial sustainability indicators: An applied study on the Iraqi economy for the period 2004–2021. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 20(65, part 2), 242–258. <https://doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.13>
18. International Monetary Fund. (2025). Iraq: 2025 Article IV consultation—Staff report. IMF Publications. <https://www.imf.org>
19. International Monetary Fund. (2025). Iraq: Concluding statement of the 2025 IMF Article IV mission. IMF. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2025/05/15/mcs-iraq-concluding-statement-of-the-2025-imf-article-iv-mission>
20. Jassim, A. A., & Ibrahim, M. A. (2023). Public expenditure governance and financial sustainability: Analytical study in Iraq for the period 2015–2021. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 19(61, 2), 466–482. <https://doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.25>
21. Kashkool, A., Kadhim, R. M., & Baqer, H. Y. (2024). Measuring the impact of oil revenues on the level of public expenditures for the Iraqi economy for the period 2004–2019. *Studies of Applied Economics*, 39(11), Article 5950. <https://doi.org/10.25115/eea.v39i11.5950>
22. Kpegba, S. A. (2024). Public expenditure and economic sustainability. *Sustainable Development Journal*. <https://doi.org/10.1002/sd.3024>
23. Mohammad, W. S., & Ahmed, D. H. (2024). The impact of financial sustainability on Iraq's economic growth (2004–2022). *Humanities Journal of University of Zakho*, 12(1), Article 1320. <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.1.1320>
24. Motyovszki, G., Pfeiffer, P., & in 't Veld, J. (2024). The implications of public investment for debt sustainability. *European Commission Discussion Paper, Economy and Finance*.
25. Otieno, B. A. (2025). Foreign public debt and regional economic growth. *International Economics and Finance Journal*. [https://doi.org/10.1016/S2590-051X\(25\)00037-1](https://doi.org/10.1016/S2590-051X(25)00037-1)
26. Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010). Growth in a time of debt. *American Economic Review*.
27. Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of Political Economy*, 98(5), 71–102. <https://doi.org/10.1086/261725>